دور المناولة الصناعية في ترقية المبادرة المقاولاتية من خلال تحسين التنافسية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

The role of industrial handling in promoting the entrepreneurial initiative by improving the economic competitiveness of small and medium enterprises in Algeria

تشـــام فاروق[1]
جامعة وهران 2;farouktcham2016@gmail.com

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم المفاهيم الأساسية و المكونات الضرورية للمناولة الصناعية، إيجابياتها و سلبياتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إدراجها كاختيار إستراتيجي لتطورها ونموها حيث تهتم بدراسة مفهوم المناولة الصناعية من خلال تعريفها، تطورها و انتشارها، أهميتها و مختلف أشكالها. وتحاول عرض فوائد المناولة التي توفرها للمؤسسات الآمرة من تخفيض للتكاليف ، تحسين جودة منتجاتها و مرونة تأقلمها مع أسواقها و تبين فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات المنفذة حيث تضمن لها إنتاجية و فعالية كبيرة و تساعدها في اكتساب التكنولوجيات الحديثة و الخبرة الأجنبية التي تفتقد إليها مؤسساتنا الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المناولة الصناعية، المقاولاتية، المؤسسات الآمرة، المؤسسات المنفذة، الإنتاجية، الفعالية، التنافسية الاقتصادية.

Résumé :

L'objectif de cette recherche est de présenter les notions fondamentales ainsi que les composantes essentielles de la sous-traitance industrielle, ses forces et ses faiblesses pour les entreprises économiques algériennes et comment elle peut constituer un choix stratégique pour l'évolution et le développement des PME-PMI algériennes. Pour cela, on peut dire que cette recherche va étudier le concept de la sous-traitance industrielle à travers sa définition, évolution et déploiement, son importance et ses différents types.

Dans le même contexte, cette feuille de recherche tente d'illustrer les avantages que procure la sous-traitance industrielle pour l'entreprise Maître-d'œuvre comme la maîtrise des coûts, amélioration de la qualité de ses produits et sa capacité d'adaptation avec ses marchés aussi de démontrer les avantages reçus par la sous-traitance industrielle par rapport à l'entreprise exécutante car elle lui garantit une grande productivité et efficacité en bénéficiant du transfert des nouvelles technologies et l'expertise étrangère qui manque à nos entreprises économiques.

[1] المؤلف المرسل: تشـــام فاروق farouktcham2016@gmail.com

Les mots clés : les PME-PMI, la sous-traitance industrielle, l'entreprenariat, les entreprises Maître-d'ouevre, les entreprises exécutantes, la productivité, l'efficacité, la compétitivité économique.

مقدمة

أصبحت المناولة في الوقت الحاضر تمثل حجر أساس السياسات الصناعية و التجارية لمعظم الدول و تفرض نفسها كإستراتيجية ناجعة لترقية المميزات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية . و من ثمّ يمكن القول أن هدف المناولة الصناعية هو تحسين ، مساندة و رفع مستوى أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا في الدول النامية ، من خلال برنامج المناولة بإشراف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) بتحفيز الدول الأعضاء على خلق بورصات للمناولة و الشراكة منذ سنة 1982 (1) حيث تعد هذه الأخيرة أداة جوهرية في إيجاد شراكة اعتمادا على تكامل النشاطات بين الدول المتقدمة و الدول النامية . و بما أن الجزائر عضو في هذه الهيئة الدولية فإنها تسعى لتطوير المناولة الصناعية تجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال بعث الشراكة بين المؤسسات الأجنبية و الجزائرية بغية دفع وتيرة التنمية في بلادنا.

و عليه تسعى هذه الدراسة لإبراز الفائدة العامة للمناولة الصناعية و دورها في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من خلال ثلاث نقاط أساسية:
- إظهار ما معنى المناولة و ما هي أنواعها ودورها في ترقية المنافسة الصناعية في الجزائر
- تحديد إيجابيات و سلبيات المناولة الصناعية بالنسبة للأطراف المشاركة في الجزائر
- تسليط الضوء على واقع المناولة الصناعية في و تأثيرها عل تحسين التنافسية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1) مفهوم المناولة الصناعية

أ- التعريف العام

لقد عرفت المناولة الصناعية نموا تصاعديا في السنوات الأخيرة حيث أنها تعرّف في الوقت الحاضر كآلية فعالة لتنظيم عملية التصنيع من خلال إبرام اتفاق تعاون بين مختلف الوحدات الإنتاجية المتكاملة فيما بينها ، نخص بالذكر المؤسسة الآمرة (صاحبة المشروع) و مختلف الموردين و المؤسسات المناولة (المنفذة).

في هذا النوع من العقد، تقوم المؤسسة الآمرة بتكليف مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات بمهمة إنتاج أجزاء ، مكونات أو بعض الخدمات الصناعية اللازمة المكملة لإتمام عملية التصنيع للحصول على المنتج النهائي للمؤسسة الآمرة.

بناءا على ذلك تقوم المؤسسات المناولة بتنفيذ النشاطات الموكلة إليها تبعا لشروط المؤسسة صاحبة المشروع (الآمرة) مما يسمح لها بلوغ مستويات عالية الإتقان في مجالات و قطاعات معين.

ومنه يمكن تعريف المناولة كالتالي :

" هي علاقة اقتصادية بين عنصرين الأول يعرف بالمؤسسة صاحبة المشروع (الآمرة) و الثاني المؤسسة المنفذة (المناولة) مستقلة عن الأولى حيث توكل الأولى للثانية مهمة إنتاج أو تحويل معدات ، أو أجزاء من المنتج النهائي أو تقديم خدمات مكملة لعملية تصنيع هذا المنتج بالشروط و المواصفات المحددة من طرف المؤسسة الآمرة ".(2)

ب- أسباب و عوامل تطور المناولة

عرفت أسواق المناولة الصناعية تطورا كبيرا في الثلاثين سنة الأخيرة مقارنة بالقطاع الصناعي في مجمله حيث يمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها :

أولا ، خلال سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي ، كانت ترتكز المنافسة بين المؤسسات أساسا على الأسعار بهدف الوصول إلى اقتصاد الوفرات بغية التحكم في النمو و كسب حصص سوقية أكبر. في مثل هذا النظام طغت الكمية على النوعية مما نتج عنه عدم وجود لاحتياج إستراتيجي لمناولة أجزاء ، محتويات أو مكونات المنتجات النهائية. لكن بالمقابل كانت أحسن سياسة إستراتيجية هي إدماج بصفة كاملة أنظمة و برامج إنتاجية متطورة داخل المؤسسة.

انطلاقا من سنوات الثمانينات، أصبحت المنافسة تهتم بنوعية المنتج و مواصفاته إضافة إلى سعره ، بعبارة أخرى ، في مثل هذا المناخ ، صارت عملية الإبداع تشغل حيزا أساسيا للتفريق بين مختلف المنتجات الموجودة في السوق. أدت تلك الحالة إلى تركيز المؤسسات على نشاطات البحث و التطوير ما قبل الإنتاج كالقيام بدراسات لتجديد و تحديث منتجاتها دون أن تهمل كذلك نشاطاتها لما بعد الإنتاج المتمثلة في التسويق و ترقية المبيعات.

تدريجيا ، باتت الأهمية الممنوحة لهذه العمليات تبعد مركز اهتمام المؤسسة عن وسائل الإنتاج التي أصبحت توكل أو تناول إلى مختصين صاروا بمرور الوقت ينتمون إلى مكونات سلسلة التموين الخاصة بالمؤسسات صاحبة المشروع.

ثانيا ، هناك عامل آخر يفسر تطور المناولة و هو ظهور الاستخدام الواسع لتقنيات الإنتاج المرنة ذات الوفرة الكبيرة و تجهيزات تعتمد على الإنسان الآلي و التكنولوجيات المدمجة مما جعل المناولين في وضعية أحسن للاستفادة من هذه الطرق و التقنيات الجديدة. وهذا ما حدث بالفعل فمن خلال تعامل عدة مؤسسات آمرة مع نفس المناول ، يمكن لهذا الأخير أن يرفع معدل استخدام تجهيزاته و معداته إلى أقصى مستوياتها مما يمكنه من تخفيض تكاليفه و عرض خدماته بأسعار معقولة لدى زبائنه.

و أخيرا ، كنتيجة لاحتدام المنافسة و تطور تقنيات إنتاجية جديدة ظهر ما يسمى بالمنتجات ذات التكنولوجيا العالية حيث أن تصنيع هذا النوع من المنتجات التي تحتوي على مكونات ، مواد و مواصفات غاية في الدقة تستلزم تدخل عدة مؤسسات مناولة تمتلك الخبرة و المهارة اللازمة لذلك مما ساهم في تطور المناولة بشكل كبير.

ج- أهمية المناولة

تعد المناولة اليوم ضرورية إذا ما استندنا في ذلك على المثال المقدم من طرف GROSSMAN و HELPMAN في التقرير السنوي للأمم المتحدة (ONUDI) لعام 1998 أين يظهر أهمية المناولة من خلال المثال المقدم عن صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه 37 % فقط من قيمة الإنتاج لسيارة أمريكية منتجة داخل هذا البلد أي ما يعادل 63 % من القيمة المتبقية نتاج المناولة الصناعية. (3)

أيضا تبرز أهمية المناولة في صناعة الطائرات الكبيرة و المتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال فإن شركة بوينغ تمّون إنتاج هذه الصناعة بحوالي 34000 قطعة من مختلف الموردين لتجمع فيما بعد و تشكل طائرات لنقل المسافرين من نوع 747.(4)

أضف إلى ذلك فقد بلغت قيمة نشاطات المناولة الصناعية حوالي 300 مليار دولار سنة 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية منتجة من طرف 1.6 مليون شركة قامت بمناولة أجزاء من أنشطتها الإنتاجية. زيادة على ذلك فهناك حوالي 146000 مؤسسة مسجلة كمقاولات مناولة و كموردين صناعيين. وفي نفس الإطار ما يقارب 30 % من كبريات الشركات الأمريكية تموّن 50 % من أنشطتها الإنتاجية عن طريق طلبيات لدى مؤسسات مناولة. (5)

يجب الإشارة أنه لم يكن للمناولة في الولايات المتحدة الأمريكية الرواج الذي تتمتع به في الفترة المعاصرة عكس الشركات اليابانية التي شكلت المناولة خيارا إستراتيجيا منذ بداية نهضتها. على سبيل المثال ، في نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، كانت شركات صناعة السيارات اليابانية تطبق المناولة بدرجة أكبر مقارنة بمثيلاتها الأمريكية حيث كانت تنتج شركة تويوتا تقريبا 70 سيارة للعامل بينما مردود جينيرال موتورز لا يتعدى 10 سيارات للعامل الواحد. السبب الأساسي للاختلاف المسجل بين الشركتين راجع إلى أن الشركات اليابانية تقوم بمناولة تقريبا كل المكونات اللازمة لتجميع سياراتها. إذن يظهر لنا جليا أن تفوق الشركات اليابانية على نظيرتها الأمريكية نتاج عملية المناولة الصناعية. من هنا يمكن القول أن المناولة أصبحت خيارا إستراتيجيا هاما لأي مؤسسة تهدف إلى تطوير قدراتها الإنتاجية ، اقتحام أسواق جديدة و اكتساب خبرات و مهارات حديثة.(6)

د- أشكال المناولة

أدى الانتشار الواسع للمناولة الصناعية إلى ظهور نوعين أساسيين من أشكال العلاقات في مجال المناولة ، يعتمد الشكل الأول على قدرة و كفاءة المؤسسات في إنجاز العمليات الموكلة لها و الشكل الثاني يعتمد على تخصص المؤسسة المناولة في قطاع نشاطها.

مناولة الكفاءة : السبب الأساسي الذي يدفع المؤسسة صاحبة المشروع للجوء لهذا النوع من المناولة هو أنها لا تمتلك الكفاءة المطلوبة للقيام بعملية تصنيع جزء أو مكوّن يدخل في تركيب منتجها النهائي.

بعبارة أخرى ، يمكن القول أنه في هذه الحالة بلغت المؤسسة الآمرة حدها الأقصى في سيرورة الإنتاج المتعلقة بمنتجها النهائي و بسبب سعيها لتلبية طلب السوق تحتاج إلى مناولة جزء من عملية الإنتاج لمؤسسة منفذة أخرى تملك الكفاءة اللازمة للحصول على منتجها النهائي على الأقل في فترة مؤقتة. يعتبر هذا النوع من المناولة عملية اندماج أفقي تكاملي فيما يخص عملية الإنتاج.

مناولة التخصص : تعتمد المؤسسة الآمرة على خدمات مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات المناولة التي تملك تجهيزات و معدات متخصصة و يد عاملة محترفة و مؤهلة لإنجاز العمليات المعقدة و الدقيقة المطلوبة لإتمام تصنيع المنتج النهائي للمؤسسة الآمرة.

يخص النوع الثاني من المناولة المنتجات النهائية أو أجزاء منها أو مواد تحتاج إلى مستوى عالي من الخبرة التقنية يكون غير متوفر للمؤسسة صاحبة المشروع أو لا يمكنها تلبية طلبياتها من هذا النوع من المنتجات. هذا الشكل من المناولة يسمح بالاندماج الرأسي بين المؤسسة الآمرة و المؤسسة المنفذة.

2) فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات الآمرة (7)

هناك عدة فوائد توفرها المناولة بالنسبة للمؤسسات الآمرة أو صاحبة المشروع نذكر منها ما يلي :

أ- تخفيض التكاليف

يوجد عدة أسباب تحفز المؤسسات للدخول في شراكة مناولة حيث تمثل مجموعة من الأولويات الإستراتيجية المتقاربة. تقوم المؤسسات بمناولة جزء من أنشطتها الإنتاجية للاستفادة من الفوارق الوطنية ، الإقليمية أو الدولية المتعلقة بتكاليف عوامل الإنتاج مثل انخفاض تكلفة اليد العاملة أو المواد الأولية. في البلدان المصنعة ، يعد الإنتاج أو الاستيراد من الخارج أقل تكلفة مقارنة بالإنتاج الوطني أو الشراء المحلي. إذن في الأخير يكون هدف المؤسسات من خلال المناولة تخفيض كلفة المنتج النهائي مما يسمح لها بعرضه بأسعار تنافسية.

ب- تحسين الجودة و النوعية

البحث عن المنتجات ذات النوعية الجيدة و الأداء الرفيع في محيط معقد أكثر فأكثر ، يدفع بالمؤسسات إلى مناولة الأنشطة التي لا تتحكم فيها و لكنها تدخل في عملية تصنيع منتجاتها النهائية لأنه في حالات كثيرة لا يستطيع أخصائيو المؤسسة صاحبة المشروع تلبية المقاييس المطلوبة لإنجاز منتجها النهائي مما يضطرها إلى الاتجاه إلى مناولة أنشطتها ذات المستوى

العالي إلى مؤسسات أخرى مختصة ذات كفاءة عالية في قطاعها بغرض ضمان نوعية أحسن و أداء أنجع لمنتجها النهائي.

تتميز المؤسسات المناولة بقدرتها على توريد القطع، الأجزاء و المركبات التي تدخل في عملية تصنيع المنتج النهائي بدرجة دقة و فعالية كبيرة. يمكن للمؤسسة صاحبة المشروع أن تلجأ إلى خيار تكوين و تحسين أداء مهارات و قدرات عمالها أو الحصول على معدات و أجهزة لإدماج الأنشطة التي تنجزها لها المقاولات المناولة لكن ذلك يتطلب وقتا كبيرا و يستهلك موارد مالية معتبرة.

لهذا تمثل المناولة بديل فعال لتكملة الأنشطة الأساسية للمؤسسة صاحبة المشروع لإنجاز مختلف القطع أو الأجزاء التي تدخل في تركيب المنتج النهائي ذو نوعية رفيعة مما يسمح للمؤسسة صاحبة المشروع البقاء قي السوق و الحفاظ على ميزتها التنافسية.

ج- ميكانيزم فعال للتأقلم مع تقلبات السوق

عندما تكون المؤسسات صاحبة المشروع في مواجهة ارتفاع مؤقت أو غير منتظر للطلب في السوق أو فصلي ، عليها أن تختار بين حلين إما رفع قدراتها الإنتاجية لتغطية هذا العجز عن طريق مزيد من الاستثمارات المالية الكبيرة أو مناولة هذه الأنشطة الناتجة عن هذا الارتفاع في الطلب لمؤسسات منفذة. الحل الأول يمكن أن يخلق لنا حالة عدم الاستخدام التام للاستثمارات المنجزة لغرض تغطية العجز في المستقبل لأن ارتفاع الطلب مؤقت و ليس دائم مما يجعل هذه الاستثمارات عبئ على المؤسسة عوض أن تكون استثمارات مربحة. و لكن إذا قامت المؤسسة صاحبة المشروع بمناولة الأنشطة الناتجة عن الارتفاع المؤقت للطلب سيجنبها هذا الوقوع في حالة عدم الاستخدام التام لمعداتها و تفادي الأعباء المترتبة عن تلك الحالة. إذن تعتبر المناولة جهازا فعال لمواجهة تقلبات السوق غير المتوقعة.

د- بلوغ مناطق ذات آفاق نمو معتبرة

تتيح عملية المناولة الدولية للمؤسسات الآمرة فرصا تجارية ببلوغها أسواق جديدة ذات آفاق نمو معتبرة في المستقبل. عند القيام بشراكة عن طريق المناولة في بلد واعد تقتحم الشركات الآمرة أسواق جديدة و تخلق علاقات مع شركائها في هذا البلد مما يوفر لها منافذ جديدة لتصريف منتجاتها مثل الدول التي تتميز بنمو سريع على غرار الصين و الهند.

من جهة أخرى برفع الاعتماد على المكونات المحلية لإنجاز المنتج النهائي الموجه إلى دول ذات حواجز جمركية ، يمكن المؤسسة صاحبة المشروع من تخفيض تأثير تلك الحواجز مما يسمح لها من تخفيض الفارق بين التكلفة و الربح مما ينتج عنه تخفيض سعر البيع في هذا السوق الجديد. وبالتالي تطوير الاستراتيجية التسويقية للمؤسسات الآمرة و توفير منافذ جديدة لمنتجاتها النهائية.

3) فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات المنفذة

مثلما توفر المناولة فوائد بالنسبة للمؤسسات الآمرة أو صاحبة المشروع فإنها في نفس الوقت تمنح للمؤسسات المنفذة أو المناولة فوائد و امتيازات عديدة لا يسعنا المقام لذكرها كلها ولكن نذكر البعض منها:

أ- إنتاجية وفعالية كبيرة

تكسب عملية المناولة فوائد هامة للمناولين خصوصا للمؤسسات المناولة التي تنشط في الدول النامية . أولا ، تقود عملية المناولة المؤسسات المنفذة في الدول النامية إلى نوع من التخصص في إنجاز و تركيب بعض الأجزاء و القطع التي تدخل في تكوين المنتج النهائي للمؤسسات الآمرة أو صاحبة المشروع. هذا النوع من التخصص يسمح للمناول ببلوغ مستوى رفيع من الفعالية و الكفاءة ومنه بلوغ مستويات جيدة فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال و اليد العاملة .

زيادة على ذلك فإن شركة هيونداي " HUNDAI " تعتبر أن اتفاقيات المناولة تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خفض تكاليفها اللوجيستيكية المعلوماتية والأخرى المتعلقة بالصفقات عن طريق الحصول على تكنولوجيات جديدة غير مكلفة، تصاميم لمنتجات جديدة ، برامج جديدة للتصنيع ، طرق تسييرية و تسويقية مختلفة ولما لا مواد جديدة من طرف زبائن من الحجم الكبير. (8)

في بعض الحالات يمنح تخصص الشركات المناولة في بعض الأنشطة القدرة على اقتحام ميدان البحث و التطوير ومن خلاله يمكن لهذه الشركات تطوير نفسها و إبداع تكنولوجيا جديدة في قطاع تخصصها .

ب- استخدام القدرات المتوفرة

ثانيا ، تسمح المناولة للمؤسسات بالرفع من معدل استعمال قدرتها المتوفرة لديها وتحسين إنتاجية رأسمالها و اليد العاملة المستغلة. لأننا نجد في كثير من الأحيان تجهيزات و هياكل صناعية غير مستغلة بشكل جيد.

العثور أو إيجاد منافذ جديدة للقدرات الصناعية المتوفرة يسهل الرفع من وتيرة الإنتاج الشيء الذي يساهم في ارتفاع مدا خيل المؤسسة ، زيادة على ذلك مناصب الشغل التي يمكن أن توفرها هذه العملي. على كل حال ، إن المؤسسات صاحبة المشروع ، بما في ذلك الظرفية ، تسمح للمؤسسات المناولة بتثبيت طلبياتها لمدة زمنية معينة.

ج- اقتصاد الوفرات و تقليص المخاطر

ثالثا ، بالتركيز على نشاط واحد أو شعبة متخصصة ، يمكن لعارضي خدمات المناولة الوصول لتحقيق اقتصاد الوفرات بالرفع من الإمتيازات المرتبطة بالتكاليف المقدمة لصانعي التجهيزات الأصلية .

يتطلب الوصول إلى اقتصاد الوفرات تجهيزات و هياكل كبيرة ، شبكة كبيرة وواسعة للعمليات اللوجيستيكية ، دون أن ننسى عمليات الشراء بكميات كبيرة التي تساعد في تخفيض الكلفة الوحدوية للمنتج.

رابعا ، أصبحت المناولة من بين الوسائل الفعالة المستعملة في مجال تقليص المخاطر حيث تتقاسم كل من المؤسسات صاحبة المشروع و المؤسسات المناولة المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عملية تصنيع منتج مشترك و ذلك بواسطة الرفع من معدل الربح الناتج عن طلبيات خاصة وشروط محسنة للدفع.

د- نقل التكنولوجيا و الدعم المالي

تعمل اتفاقيات المناولة كميكانيزم و أداة جد فعالة في تحسين تكنولوجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. عند التوقيع على اتفاق تعاون فعال مع زبائن مختصين ، يستفيد الموردون المقاولون من عملية نقل للتكنولوجيا البديلة من طرف المؤسسة صاحبة المشروع.
في مداخلتنا نقصد بالتكنولوجيا " كل شكل السلع والمواد ، المعارف ، التدريب ، التعليم و القدرات البشرية التي تسمح بتسيير فعال للسلع و الخدمات المنتجة ".

في الأخير يمكن للمؤسسات الآمرة منح دعم مالي أو قرض بشروط ميسرة للمؤسسات المناولة التي تتعامل معها ، مثال يمكن استخدام عقد المناولة كضمان للقرض. بالنسبة للمؤسسات الكبرى صاحبة المشروع مثل اليابان ، يمكن أن يكون الإسناد المالي على شكل تسبيقات للدفع أو كراء غير مكلف لمصانع قصد استغلالها أو يمكن أن يأخذ شكل مساهمة في رأسمال الشركة المناولة أو الموردة.

4) الوضع الحالي للمناولة في الجزائر و المشاكل المطروحة

أ-الوضع الحالي للمناولة في الجزائر

بفضل تعدد برامج التنمية في الجزائر فإنها أصبحت مجهزة بقاعدة صناعية متكونة من مؤسسات كبيرة أو مركبات تنتمي إلى القطاع العام .

وفي ظل غياب قطاع صناعي متنوع فإن تنظيم هذه المؤسسات الكبيرة يتميز بمعدل اندماج مرتفع نسبيا لصناعة المكونات الصناعية المتكاملة مما يشكل صعوبة في التحكم فيها.

في سنة 1982 سجلت الجزائر منعطفا في نمو التطور الصناعي ومع دخولها لبورصة المناولة والشراكة و وضعها لبرامج إعادة هيكلة نشاطاتها الصناعية وبروز القطاع الخاص الذي لعب دور مكمل للقطاع العام أدى ذلك إلى تطور المناولة إلى محاولة تنظيم هذه العملية وتشجيعها كاختيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ولتخفيف حمولة النشاطات المكلفة من طرف المركبات الصناعية الكبرى و تكثف القطاع الصناعي الخاص فإن المناولة مدعوة لمواكبة التطور السريع للنسيج الصناعي الذي يفرض أن تؤخذ ترتيبات لتأمين النجاح و المفعولية.

ب- المشاكل الواجب حلها

تواجه المناولة في الجزائر عدة مشاكل و عراقيل نذكر منها :

مشكل انخفاض النشاطات المرتبطة بالاندماج الاقتصادي غير الملائم أدى إلى تراجع معدلات استعمال القدرات الآلية المتوفرة في كثير من الأحيان ب 50 % و عدم وجود ثقافة المناولة الصناعية. (9)

تشهد المركبات الكبرى تدهور معدل استعمال قدراتها الآلية المتاحة لها عاما بعد آخر أمام صعوبة تجديد هذه القدرات جعل المسؤولين يتوجهون نحو البحث عن مسيرين قادرين على اتخاذ قرارات من شأنها أن تحسن معدل استخدام التجهيزات المتقادمة و إدراج فكرة مناولة بعض النشاطات قصد تقليص تكاليف العتاد و الموظفين في آن واحد.

المشكل الآخر المطروح للمناولة هو عدم معرفة المناولين، إذ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية لا تتعارف كثيرا فيما بينها بينما الإعلام موجود، غير أنه ينتقل بصعوبة لأن العقليات ليست مهيأة لسياسة الأبواب المفتوحة و التعاون مابين المؤسسات.

نلاحظ أيضا أن المركبات الصناعية للقطاع العام متحيزة و متخوفة أمام المؤسسات الخاصة و العكس صحيح و هنا يأتي دور بورصة المناولة و الشراكة في تطوير العلاقات بين الطرفين.

ج) بورصة المناولة و الشراكة

في هذا الإطار يمتلك الإعلام بمفهومه الواسع مكانة أساسية و ذلك كونه يمكن من التقارب الضروري بين عدة عملاء يعملون في قطاع نشاط متخصص.

لتطوير الإعلام فإن بورصة المناولة و الشراكة مدعوة إلى : (10)

- تشكيل بنك للمعلومات استنادا إلى مسح مدروس للمناولين على النطاق الوطني و إحصائهم حسب النشاطات و القطاعات التي يعملون بها
- تنظيم أيام دراسية ، إعلامية و تقنية حول المناولة و الهدف من بورصة المناولة ة الشراكة في الجامعات ، الغرف الصناعية و التجارية الجهوية و المحلية
- تنظيم معارض تكون بمثابة همزة وصل بين المتعاملين و المناولين سواء الأجانب أو المحليين
- تشكيل حوليات المعلومات، تعتبر خط ترابط بين الصناعيين.

ومن جهة أخرى بغية تطوير التبادلات فإن بورصة المناولة و الشراكة مطالبة بما يلي :

- تشكيل و المحافظة على العلاقات مع بورصات مغاربية و أوروبية
- الوقوف إلى جانب الصناعيين الجزائريين من أجل بناء علاقات شراكة
- الاستعانة بالخبرة الأجنبية من أجل رفع أدائها.

د) التحكم في أعباء اليد العاملة الإضافية (11)

قصد التحكم في اليد العاملة الإضافية التي تشكل عبئا على المركبات الكبرى التي تستنزف موارد مالية جد هامة لجأ مسئولو هذه المركبات إلى فرز النشاطات و تفكيك المركبات الكبرى إلى مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لذلك أصبحت هذه المؤسسات في أمس الحاجة إلى بورصة مناولة و شراكة قادرة على إدماجها و توجيهها و مساعدتها في إيجاد مدبرين يحسنون أدائها. حيث نرتقب أنه من خلال عملية التفكيك التي قامت بها المركبات الصناعية الضخمة ستعرف المناولة تطورا سريعا و تصبح خيارا إستراتيجيا يستلزم اتخاذ قرارات و إجراءات تشجيعية لضمان نجاحها في بلادنا و المساهمة في تقليص هاجس البطالة الذي يعاني منه الكثير من شبابنا.

الخـلاصـــــة

تشكل المناولة خيارا إستراتيجيا للمؤسسات المناولة لأنها تضمن لها تحسين إنتاجيتها، فعاليتها ، استعمال تجهيزاتها و تساهم في عملية نقا التكنولوجيا المتقدمة. زيادة على ذلك فإنه بالتركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سيساعد ذلك على تطوير شبكة من العلاقات بين مختلف القطاعات الصناعية مما يساهم في خلق إستراتيجية صناعية ناجعة.

من جهة أخرى تساعد المناولة المؤسسات الآمرة على تحسين قدراتها التنافسية بتخفيض تكاليف إنتاجها مع امتلاكها لأجزاء و محتويات ذات جودة عالية ، مما يضمن لها اقتحام أسواق جديدة ذات فرص تجارية معتبرة و هذا يؤدي إلى اكتسابها موارد جديدة و يسمح لها بخلق مناصب شغل جديدة و المساهمة في خفض معدل البطالة في بلادنا.

من أجل كل ما سبق ذكره يمكن القول أن المناولة تعد خيارا إستراتيجيا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكن لكي تتطور المناولة في الجزائر فإنه من الضروري توفير أدوات قوية من أجل خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة صناعية فعالة و توفير المحيط الملائم لها و في هذا الإطار التشهير بالمناولة في الجزائر لتشغل دورها كاملا في التطور الاقتصادي لبلادنا.

المـــــــــراجـــــــــع

- (11) الدليل العربي في المناولة الصناعية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين الطبعة الأولى

- (7) Claude ALTERSOHN : « De la sous-traitance au partenariat industriel », Edition l'Harmattan, France 1992

- (2) Claude ALTERSOHN : « La sous-traitance à l'aube du XXI ème siècle », Edition l'Harmattan, France 1997

- (8) Gérard BAUDERIE & Paul BAUVIER dirigés par Michel HOLLARD : « Le géni industriel, les yeux économiques », Edition PUF 1994

- (1), Luc BAYER, Michel POIREE, Elie SALIM : « Précis d'organisation et de gestion de la production », les Editions d'Organisation, Paris 1986

- (9) La 8ème lettre de la Bourse de Sous-traitance et de Partenariat région Est : « La sous-traitance », juin 2001

- (10) Bertrand QUELIN : « Externalisation stratégique et partenariat de la firme patrimoniale à la firme contractuelle ? », Revue Française de Gestion, n° 143, 2003

- (3), (4), (5), (6) Rapport mondial sur le développement industriel, édité par l'ONUDI, 1998.